مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الوثيقة: GB.295/ESP/3

الدورة: 295

جنيف، مارس/ آذار ٢٠٠٦

لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية

ESP

للنقاش والاسترشاد

البند الثالث من جدول الأعمال

السلامة والصحة المهنيتان: جوانب التآزر بين السلامة والإنتاجية

المحتويات

الصفحة

١- السياق والتعاريف 1

٢- الأثر الاقتصادي للحوادث المهنية والاعتلال الصحي 2

الصورة العالمية 2

الآثار على صعيد المنشأة 3

التأثير على العمال المصابين 4

الآثار على الصعيد الوطني 4

٣- الإنتاجية والسلامة والصحة المهنيتان 5

على مستوى المنشأة 5

على الصعيد الوطني 8

التشريعات الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين 8

٤- الإجراءات المتخذة حتى الآن 8

على مستوى المنشأة 8

على المستوى الوطني 9

على الصعيد الدولي 9

٥- الإجراءات المقبلة المقترحة 10

على مستوى المنشأة 10

على الصعيد الوطني 10

على الصعيد الدولي 11

١- السياق والتعاريف

السياق

١. وافق مجلس الإدارة في دورته ٢٨٦ (آذار/ مارس ٢٠٠٣) على برنامج العمالة العالمي ضمن برنامج المنظمة الأوسع نطاقاً للعمل اللائق[1]. ويمثل هذا البرنامج استجابة المكتب لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ حيث دعا كلاهما منظمة العمل الدولية إلى وضع استراتيجية دولية متساوقة ومنسقة لتعزيز العمالة المنتجة المختارة بحرية. والهدف الرئيسي لبرنامج العمل اللائق هو وضع العمالة في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ليس أية عمالة مهما كانت. وتناقش هذه الورقة كيفية إسهام السلامة والصحة المهنيتين المحسنتين في الحد من المعاناة البشرية وزيادة جودة الوظائف وكميتها أيضاً في آن واحد.

٢. وقد بحثت لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية العديد من العناصر الأساسية لبرنامج العمالة العالمي منذ اعتماده. وتتصدى هذه الورقة على وجه التحديد للعنصر الأساسي ٩ "السلامة والصحة المهنيتان: جوانب التآزر بين السلامة والإنتاجية".

٣. هناك روابط قوية ما بين هذا العنصر الأساسي وغيره من العناصر الأساسية لبرنامج العمالة العالمي:

- رقم ٢ (تعزيز التغيير التكنولوجي من أجل زيادة الإنتاجية) – كثيراً ما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى تحسين ظروف مكان العمل، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى الإسراع في الإنتاجية وتحسين نوعية المُنتج[2]؛
- رقم ٥ (تعزيز العمالة اللائقة من خلال تنظيم المشاريع) – ويمكن أن تساعد التشريعات ذات الصلة والملائمة للسلامة والصحة المهنيتين وإنفاذها بشكل كفؤ على تعزيز الابتكار وتنظيم المشاريع وتعزيز العمالة اللائقة؛
- رقم ٦ (القابلية للاستخدام بتحسين المعارف والمهارات) – حين تدمج السلامة والصحة المهنيتان في برامج التعليم والتدريب، يزداد الوعي بقضايا السلامة والصحة المهنيتين وتنخفض أخطار وقوع الحوادث والاعتلال الصحي، كما تؤدي العناية بالقدرات المادية والعقلية للعمال المتأتية عن ذلك إلى جعل هؤلاء العمال أكثر قابلية للاستخدام؛
- رقم ٨ (الحماية الاجتماعية كعامل منتج) – تشكل السلامة والصحة المهنيتان جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الحماية الاجتماعية. ويمكن للتأمين الصحي أن يقدم المساعدة للذين يتضررون بعملهم، على الرغم من بذل أقصى الجهود، في إطار نظم الضمان الاجتماعي. ويتمتع المؤمنون في القطاعين العام والخاص بتاريخ طويل من العمل مع أصحاب العمل لتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن من خلال التدابير الوقائية؛
- رقم ١٠ (العمالة المنتجة للحد من الفقر) – يتعرض العاملون المحرومون من سبل الرزق بسبب إصابة أو مرض يتعلق بالعمل لنفس خطر الوقوع في الفقر الذي يتعرض له العمال الذين لا يتمتعون بمهارات مفيدة أو العمال الذين لا تتوفر أسواق لمنتجاتهم.

٤. يتمثل جزء رئيسي من الهدف الاستراتيجي رقم ٣ الوارد في برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في تحسين ظروف العمل والسلامة والصحة المهنيتين في الاقتصاد المنظم وغير المنظم، بما في ذلك المناطق الريفية[3]. ويعكس ذلك الالتزام طويل الأمد لمنظمة العمل الدولية بحماية العمال ضد

[1] الوثيقة: GB.286/15.

[2] أ. لوبز فالكارسل A. Lopez-Valcárcel: "التحديات والفرص الجديدة أمام السلامة والصحة المهنيتين في عالم معولم" (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٢):
http://www.ilo.org/public/english/protection/safework/econo/globchal.htm.

[3] برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، المؤشران ٣(أ) "٣" و٣(ب) – ١ "٢".

الأمراض والإصابات، كما يرد ذلك في دستور منظمة العمل الدولية وإعلان فيلادلفيا. وتوجد وسائل جيدة لتطبيق مبادئ منظمة العمل الدولية ومعاييرها في مجال السلامة والصحة المهنيتين في الاقتصاد المنظم، وإن كان لا يزال هناك الكثير أمام الهيئات المكونة للمنظمة لتحسين تنفيذ هذه المبادئ والمعايير. بيد أن النهج النظامي المركزي الذي كان فعالاً في الاقتصادات الصناعية المنظمة ربما يكون أقل تكيفاً مع الاقتصاد غير المنظم. ويبشّر عرض تقوم به منظمة العمل الدولية ونظراؤها الوطنيون لتبيان أن "السلامة تستحق" بإبراز ممارسات جيدة في أمكنة العمل، سواءً أكانت أمكنة العمل هذه خاضعة للتفتيش أم لا، وسواءً أكانت تشارك في أنظمة التأمين الوطني أم لا. وبذا يمكن أن يسهم التآزر بين السلامة والصحة المهنيتين والإنتاجية إسهاماً هاماً في تلبية منظمة العمل الدولية لهذا الهدف الاستراتيجي.

التعاريف

٥. يمكن تعريف "الإنتاجية" بالمعنى الاقتصادي على أنها "نسبة ما يُنتج إلى ما يطلب من أجل إنتاجه" (*الموسوعة البريطانية*، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٨٣، المجلد ١٥، الصفحة ٢٧؛ ويعرّف *le Petit Robert*، ١٩٨٢، الصفحة ١٥٣٧، التعبير الفرنسي "للإنتاجية" بطريقة مماثلة). فعلى وجه المثال، تعّبر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن إنتاجية الاقتصادات الوطنية بالوحدات النقدية للإنتاج الإجمالي المحلي لكل ساعة من ساعات عمل السكان المستخدمين. ومثالياً، تعني الإنتاجية الأكبر كفاءة ومربحية أكبر للمنشآت ونوعية منتجات أفضل بسعر ما للمستهلكين ودخولاً أكبر ومستوى أرفع من السلامة للعمال.

٦. وتوخياً للتبسيط اللغوي، ستستخدم كلمة "منشأة" في هذه الورقة لتعني موقع أي نشاط منتج – ورشة أحد الحرفيين أو مزرعة أسرية بقدر ما تعني مصنعاً أو تعاونية اقتصادية أو مكتباً في الإدارة العامة.

٢- الأثر الاقتصادي للحوادث المهنية والاعتلال الصحي

الصورة العالمية

٧. قدرت منظمة العمل الدولية مؤخراً[4] أن هناك زهاء ٢,٢ مليون شخص في العالم ممن يموتون كل سنة من جراء الحوادث والأمراض المهنية، في حين يعاني نحو ٢٧٠ مليون شخص من الإصابات الخطرة غير المميتة، ويعتلّ ١٦٠ مليون شخص صحياً لفترات أقصر أو أطول لأسباب تتعلق بالعمل. ويمثل ذلك ضريبة ضخمة من المعاناة بالنسبة للعمال وأسرهم. وفضلاً عن ذلك، قدرت منظمة العمل الدولية أن مجموع تكاليف مثل هذه الحوادث والاعتلال الصحي تصل إلى نحو ٤ في المائة من مجموع إجمالي الناتج المحلي في العالم – وهو رقم ضخم يفوق المساعدة التنموية الرسمية بأكثر من ٢٠ ضعفاً. وقد قدرت منظمات أخرى بأن ٥ في المائة من عبء جميع الأمراض والإصابات في اقتصادات السوق القائمة تعود إلى العمل[5]، وهي نسبة تتماشى تقريباً مع الرقم الذي أعلنته منظمة العمل الدولية. كما أنه من الجدير بالذكر أن اللجنة الأوروبية أصدرت حديثاً دراسة تقدر فيها بأن تكاليف الحوادث المهنية في الاتحاد الأوروبي ١٥ (١٥ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي) خلال عام ٢٠٠٠ كان ٥٥ بليون يورو في السنة[6].

[4] "العمل اللائق – العمل المأمون"، تقرير تمهيدي للمؤتمر العالمي السابع عشر للسلامة والصحة في العمل، ٢٠٠٥ - www.ilo.org/public/english/protection/safework/wdcongrs17/intrep.pdf.

[5] ك. موري وأ. لوبيز C. Murray وA. Lopez: "العبء العالمي للأمراض" (منظمة الصحة العالمية/ معهد هارفارد للصحة العامة، ١٩٩٦).

[6] التحليل الإحصائي للتكاليف الاجتماعية - الاقتصادية للحوادث في العمل في الاتحاد الأوروبي، التقرير النهائي. اللجنة الأوروبية. لكسمبرغ، تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

٨. ومع أن الغالبية العظمى للحوادث تمر دون أن يُبلغ عنها، فإن الكوارث الكبرى تكون لها آثار مدمرة بالنسبة للمنشآت نفسها ولعمالها وللمجتمع المحلي. فبعد حادث بوبال (١٩٨٤)، مات ما يصل مجموعه إلى أكثر من ٢٠ ألف شخص نتيجة للإصابات التي منيوا بها، وكلف هذا الحادث الملاكين حتى الآن ٥٠٠ مليون دولار أمريكي كتعويض[٧]. ولحسن الحظ فإن مثل هذه الحوادث لا تقع إلا نادراً، بيد أن هناك مقابل كل حادث من هذه الحوادث الكبيرة ملايين الحوادث الصغيرة التي – إن أُخِذت معاً – كان لها نفس الأثر الاقتصادي والاجتماعي المدمر على الصعيدين المحلي والوطني.

الإطار رقم ١
أمثلة عن التكاليف المباشرة وغير المباشرة
للحوادث المهنية واعتلال الصحة على مستوى المنشأة

التكاليف المباشرة

- تعطيل الأعمال والخسارة المستمرة في الإنتاج نتيجة لغياب العمال
- فقدان أجور العمال والتكاليف المحتملة لإعادة تدريبهم على وظيفة مختلفة
- تكاليف الإسعاف الأولي والتكاليف الطبية وتكاليف إعادة التأهيل
- تكاليف التأمين وربما اشتراكات أعلى في المستقبل
- تكاليف التعويض
- أية غرامات أو إجراءات قانونية بعد وقوع الحادث/ حالة الاعتلال الصحي
- استبدال أية تجهيزات معطوبة أو إصلاحها.

التكاليف غير المباشرة

- الفترة الزمنية التي تقضيها الإدارة في التحقيقات اللاحقة، وربما يكون ذلك بشكل مشترك مع السلطة المنفذة (كوحدة تفتيش العمل مثلاً) وغيرها من الإدارات،
- تكاليف إعادة تدريب شخص آخر للوظيفة، وربما توظيف عامل بديل،
- ضعف قابلية العامل للاستخدام على المدى الطويل بسبب إصابته،
- "التكاليف الإنسانية" – خسران جودة الحياة والرعاية الاجتماعية العامة،
- وجود بواعث ومعنويات أقل للعمل وزيادة التغيب عن العمل،
- سمعة سيئة للمنشأة وعلاقات سيئة مع العملاء والعامة،
- الإضرار بالبيئة (من الحوادث الكيميائية مثلاً).

الآثار على صعيد المنشأة

٩. يبين الإطار ١ بعض التكاليف المسماة بالتكاليف "المباشرة" و"غير المباشرة" للحوادث واعتلال الصحة. ومع أنه يمكن ألا تتحمل المنشآت كل هذه التكاليف مباشرة، فإنه لابد من أن يتحمل التكاليف آخرون، مما يؤدي إلى بروز قيمة مضخمة لإنتاجية المنشآت التي وفرت عليها هذه التكاليف وإلى تدهور أداء الاقتصاد ككل.

١٠. كثيراً ما يساء تقدير مجموع تكاليف حادث ما من الحوادث أو حالة ما من حالات اعتلال الصحة لأن بعض هذه التكاليف هي تكاليف خارجة عن نطاق المنشأة التي يعمل فيها الضحية ولأنه من الصعب تحديد بعض التكاليف الداخلية، وربما لا يلحظها أحد.[٨] ويمكن أن تكون التكاليف غير المباشرة على وجه الخصوص مرتفعة جداً. ومع أنه من الصعوبة بمكان قياس بعضها، كفقدان السمعة بعد بروز سجل سلامة سّيء، فإن هذه التكاليف تكون بالتأكيد حقيقية جداً.

[7] مركز معلومات بوبال - www.bhopal.com/irs.htm.

[8] ب. دورمان P. Dorman "اقتصادات السلامة والصحة والرعاية الاجتماعية في العمل: استعراض عام" (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٠)، http://www.ilo.org/public/english/protection/safework/papers/ecoanal/ecoview.htm [تم تمحيص جميع الإشارات إلى المطبوعات على شبكة الأنترنت خلال الفترة ٢-١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦].

١١. يشكل الغياب بسبب الحوادث أو اعتلال الصحة شاغلاً متنامياً بالنظر إلى العوامل النفسية كالإجهاد المتعلق بالعمل وغيره من الأشكال الأخرى لاعتلال الصحة أو الحوادث. ويقدر الآن أن هناك معدلاً وسطياً بنسبة ٥ في المائة من القوى العاملة التي تتغيب عن العمل كل يوم، وإن كان ذلك يمكن أن يتراوح ما بين ٢ إلى ١٠ في المائة بالاعتماد على القطاع ونوع العمل والثقافة الإدارية[9]. ويمكن أن يكون للأمراض المعدية المتعلقة بالعمل، مثل الإيدز وفيروسه، أثر بالغ على القوى العاملة المنتجة لإحدى المنشآت بسبب المهارات والخبرات المفقودة وانخفاض التزويد باليد العاملة[10].

التأثير على العمال المصابين

١٢. إن العبء الاقتصادي (والإنساني) على العمال المصابين وأسرهم ضخم للغاية. فلا يُغطى بنظم التعويض إلا جزء صغير فقط من القوى العاملة في العالم. ولذا لا يتلقى معظم العمال دخولاً خلال غيابهم عن العمل. ويمكن للعمال الذين يعانون من إعاقة طويلة الأمد أن يخسروا كذلك مهارات هامة، ويكون من الصعب عليهم العثور على وظيفة في المستقبل أو على الأقل الاحتفاظ بالعمل الذي دربوا عليه. ويبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة بالنسبة للعمال المعوقين نحو ثلثي معدل العمال غير المعوقين، ونسبة النصف فقط على الأغلب في وظيفة لكامل الوقت. ومع أن معدل كسب العمال المعوقين قياساً بغير المعوقين منهم تتباين على مدى الزمن، فإنها آخذة في الانحدار بدرجة أكبر في العالم الثالث بالنسبة للعمال الذين لا يتمتعون إلا ببضع سنوات من التعليم، إذ يمكن أن تصل الأرقام مثلاً إلى ثلث الأجر المقارن للأشخاص غير المعوقين.[11] وفي حين أن إعادة التأهيل تقلل من الغياب على المدى الطويل بعد الإصابة، وتعجل في العودة إلى العمل المنتج، فإنها لا توجد بشكل عام إلا مقرونة بأنظمة التعويض.

الآثار على الصعيد الوطني

١٣. وتؤثر نفس العوامل على التنمية الاقتصادية والإنتاجية على الصعيد الوطني. ومع أن الحكومات قد تدفع بعض الخدمات الطبية أو إعانات المرض، فإن المجتمع بكامله هو الذي يتحمل تكاليف ميزانيات الصحة العامة والتأمين في النهاية، وبالتالي فإن المعدلات المرتفعة للحوادث وحالات الاعتلال الصحي تؤثر على الإنتاجية الوطنية. وتشير تقديرات مجلس السلامة الوطني للولايات المتحدة إلى أن هناك مقابل كل واحدة من الوفيات المرتبطة بالعمل الكثير من الإصابات غير المميتة التي يعانى منها بحيث تصل التكاليف التراكمية لجميع الحوادث التي يقتضيها حادث وفاة مسجل واحد، بما في ذلك تكاليف صاحب العمل غير المؤمن، إلى ٢٨,٧٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي[12]. كما أن الأضرار البيئية الرئيسية الناشئة عن الحوادث الصناعية لها كذلك آثار على الصعيد الوطني وعلى صعيد المنشآت، كما تبين ذلك من الحوادث الكيميائية التي وقعت مؤخراً.

١٤. قدرت عدة بلدان التكاليف الإجمالية للحوادث المرتبطة بالعمل والاعتلال الصحي بالنسبة لاقتصاداتها الوطنية[13]. وفي حين أن هذه التقديرات تتباين، مما يعود جزئياً لمعايير التسجيل الوطنية المختلفة، فإن هناك توافقاً واسع النطاق مع التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية المذكورة أعلاه. وتكون الآثار طويلة الأمد على التنمية الاقتصادية في البلدان التي يوجد فيها قدر أقل من الحماية الاجتماعية وعناية طبية ملطفة على الغالب أسوأ منها في أي مكان آخر نسبياً، بيد أنه لم يجر القيام حتى الآن إلا بالقليل من البحوث لتأكيد هذه الحقيقة.

[9] "العمل اللائق – العمل المأمون، تقرير تمهيدي للمؤتمر العالمي السابع عشر للسلامة والصحة في العمل ٢٠٠٥"، مصدر سابق.

[10] مكتب العمل الدولي: "الإيدز وفيروسه والعمل: التقديرات والآثار والاستجابة العالمية"، جنيف، ٢٠٠٤، الصفحتان ١١-١٢.

[11] ب. دورمان: مصدر سابق.

[12] أنظر: http://www.nsc.org/lrs/statinfo/estcost.htm.

[13] أنظر مثلاً، *قائمة بالتكاليف الاجتماعية الاقتصادية لحوادث العمل* (٢٠٠٢) *والآثار الاقتصادية للسلامة والصحة المهنيتين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي* (١٩٩٨)، وكلاهما صادر عن الوكالة الأوروبية للسلامة والصحة في العمل، بلباو: http://agency.osha.eu.int/publications/reports/.

٣- الإنتاجية والسلامة والصحة المهنيتان

١٥. إنه لمن الضروري، مع التركيز العالمي على الحاجة إلى عمالة منتجة، دراسة الإسهام الذي تقدمه الظروف الجيدة للسلامة والصحة المهنيتين وظروف العمل بشكل عام نحو الوصول إلى هذا الهدف. فكما أن الحوادث المهنية والاعتلال الصحي هي أمور سيئة بالنسبة للإنتاجية بكل وضوح، فإن العكس يكون صحيحاً كذلك: فتوفير ظروف العمل المأمونة والصحية يجعل المنشآت أكثر إنتاجية بالفعل. فالسلامة والصحة الجيدتان تعنيان مشاريع جيدة.

١٦. ولا يعني ذلك أن المستويات الأرفع المحتملة للسلامة والصحة المهنيتين يمكن أن تكون هي نفسها في ظل جميع الظروف. فقد لا يكون من المجدي اقتصادياً على الدوام تقديم نفس الحلول التقنية التي تقدم في البلدان عالية التصنيع للبلدان النامية، وإنما يمكن إقامة توازن لتوفير درجة أعلى من الحماية لجميع العمال. ولهذه الغاية، هناك عدد من وسائل تقييم الإنتاجية التي يمكن استخدامها لتقييم الفوائد الاقتصادية لتدابير السلامة والصحة المهنيتين[١٤].

على مستوى المنشأة

١٧. تبقى لوائح السلامة والصحة المهنيتين وإنفاذها القاعدة الأساسية لحماية صحة العمال. بيد أن الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والميثاق العالمي للأمم المتحدة سلط الضوء على الإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه التدابير الطوعية ضمن البرامج الأوسع للمنشآت. فقد شرعت المنشآت التي تتبع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات والميثاق العالمي في إيلاء عناية أكبر لتخفيض الحوادث والاعتلال الصحي مدركة بأنها يمكن أن تحسن البواعث والمعنويات والإنتاجية لدى مستخدميها في آن واحد. وتوخياً لتبيان فوائد الإنتاجية للسلامة والصحة المهنيتين على مستوى المنشأة، قامت الهيئة التنفيذية للصحة والسلامة في المملكة المتحدة، وهي المعهد الوطني الثلاثي للصحة والسلامة المهنيتين، بجمع خبرات أكثر من ٢٠ منشأة رئيسية "في استثمار السلامة والصحة"[١٥] حيث يتم إشراك العمال إشراكاً كاملاً ويستشارون في جميع مراحل المبادرات. فعلى وجه المثال استثمرت شركة ورق كبيرة، بتنسيق مع نقابة العمال فيها، ١٧٥,٠٠٠ ألف جنيه إسترليني في الاستشارة الإدارية والتدريب المتعلقين بالسلامة والصحة المهنيتين، وحصلت بسرعة على فائدة بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ ألف جنيه إسترليني. وترد النتائج الإجمالية لدراسات الحالة هذه ملخصة في الإطار ٢.

الإطار ٢
دراسات الحالة الخاصة "باستثمار الصحة والسلامة"،
لجنة السلامة والصحة، المملكة المتحدة: ملخص للفوائد

توخياً لاتخاذ خطوات إيجابية للوقاية من الحوادث واعتلال الصحة، تم الحصول على العديد من الفوائد الاستثمارية خلال فترة سنة أو أكثر، بما في ذلك:

- انخفضت معدلات التغيب إلى حد كبير
- تحسنت الإنتاجية بكل وضوح
- تم ادخار مبالغ مالية كبيرة للغاية من خلال الصيانة الأفضل للمنشأة
- انخفضت المطالبات بالتعويض وتكاليف التأمين إلى حد كبير
- تحسنت العلاقات بين العملاء والموردين وتحسنت "صورة" الشركة وسمعتها
- زادت النقاط السابقة للتأهيل في العقد
- كان الموظفون أكثر سروراً ويتمتعون بمعنويات أعلى ولديهم بواعث وتركيز في العمل
- تحسن معدل الاحتفاظ بالمستخدمين

[14] أنظر مثلاً، M. Oxenburgh et al.: *زيادة الإنتاجية والربح من خلال الصحة والسلامة*، CRC Press ٢٠٠٤؛ *والتقييم الاقتصادي للحيلولة دون وقوع حوادث العمل على مستوى الشركة*، الوكالة الأوروبية للسلامة والصحة في العمل، بلباو، ٢٠٠٢: http://agency.osha.eu.int/publications/factsheets/28/factsheetsn28en.pdf.

[15] *دراسات الحالة الخاصة باستثمار السلامة والصحة*، (لجنة الصحة والسلامة، ٢٠٠٤): http://www.hse.gov.uk/businessbenefits/casestudy.htm.

١٨. وكانت الفوائد الاقتصادية لتعزيز الصحة تشكل كذلك موضوع بحوث صدرت في ألمانيا والولايات المتحدة وأستراليا على سبيل المثال. وقد بينت إحدى الدراسات الألمانية أن برامج تعزيز الصحة – مع التركيز على الوقاية – تحّد من التغيب إلى حد كبير وتخفض التكاليف الطبية[١٦]. وتبين دراسة استقصائية حديثة لكبار الموظفين الماليين لشركات الولايات المتحدة، أن معهد بحوث Liberty Mutual Insurance Company للسلامة وجد أن الإنتاجية المتزايدة كانت هي الفائدة الأكثر ذكراً من بين فوائد السلامة في مكان العمل[١٧].

١٩. ودون المساس بمفهوم التكوين الثلاثي، من المهم ملاحظة الفروق في مصالح كل من مديري الشركات والمساهمين الذين هم الملاّكون الحقيقيون للمنشأة. وتميل صكوك منظمة العمل الدولية وبرامجها إلى التركيز على مديري الشركات كممثلين لبعد أصحاب العمل في الأعمال، ولكن المساهمين يتأثرون أيضاً بالجوانب الاقتصادية للسلامة والصحة المهنيتين كمستثمرين. فإذا كانت السلامة والصحة المهنيتان أمراً جيداً للأعمال، فإنها يجب أن تكون جيدة أيضاً بالنسبة لقيمة الأسهم المالية للشركات في السوق. وتوخياً لاختبار هذه الفرضية، قامت اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين في استراليا في عام ٢٠٠٢ بوضع محفظة فرضية للأسهم في الشركات التي توجد لديها سجلات جيدة للسلامة والصحة المهنيتين، وقارنت تطور قيمتها بأداء سوق الأوراق المالية في استراليا ككل[١٨]؛ ويبين الشكل ١ بكل وضوح أن السلامة أضافت المزيد من القيمة.

الشكل ١: اختبار اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين لآثار السلامة والصحة المهنيتين على قيمة الأسهم

٢٠. يحتجّ أحياناً بأنه، بالنظر إلى أن مبدأ "السلامة الجيدة تعني مشاريع جيدة" يمكن أن يكون صالحاً للبلدان المتقدمة والقطاع المنظم، فإنه من غير الواقعي إعطاء نفس الأولوية للسلامة والصحة المهنيتين في الكثير من البلدان النامية حيث يتمتع الاقتصاد غير المنظم بدور هام للغاية (إذ أن مستوى الحوادث والأمراض في هذا القطاع مرتفع، وفيه افتقار إلى ثقافة السلامة والصحة الوقائيتين). بيد أن البيّنات تتوفر الآن على أن السلامة والصحة المهنيتين تحظيان بنفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للإنتاجية في ظل هذه الظروف. وحتى التدابير

[16] J. Kreis وW.Bodeker : "الفوائد المتعلقة بالصحة والفوائد الاقتصادية لتعزيز مكان العمل والوقاية"، http://www.enwhp.org وواصل بعد ذلك إلى موقع "Work Health".

[17] أنظر: http://www.libertymutual.com.

[18] D. Else، اتصال شخصي.

البسيطة، كتنظيم البيوت بشكل جيد والحفاظ على منشآت كهربائية مأمونة والتزويد بالإضاءة الجيدة، إنما تساعد إلى حد كبير على تخفيض مخاطر مكان العمل[19] وتمكّن العمال من التركيز على الإنتاج.

٢١. وهناك مثال على ذلك، وهو برنامج منظمة العمل الدولية موراداباد براسوير Moradabad Brassware في الهند حيث حُسنت ظروف العمل في الوحدات الحرفية الفقيرة إلى حد كبير من خلال إدخال تدابير بسيطة وغير مكلفة[20]. وقد خفضت أخطار الإصابة والاعتلال الصحي بسبب ضعف الإضاءة والدخان المفرط للمعادن وغير ذلك من الأخطار وأدخلت التحسينات على جودة المنتجات ومخرجاتها.

٢٢. وهناك مثال آخر من الاقتصاد غير المنظم مأخوذ من مركز تحسين ظروف العمل والبيئة، لاهور، باكستان. فبعد إجراء تقييم للمخاطر لصناعة حياكة السجاد المحلية المرتكزة على المنزل، أقيم نول أرجونومي جديد أسفر عن تحسن كبير في صحة حائكي السجاد من الكبار. فقد زادت دخولهم إلى نسبة تصل إلى مائة في المائة وتحسنت صحتهم وأصبحوا أكثر إنتاجية. وقد نشأ عن ذلك انخفاض في عمل الأطفال في هذا القطاع حيث أن العائلات أصبحت أقل اعتماداً على عملهم[21].

الشكل ٢: المنافسة والسلامة

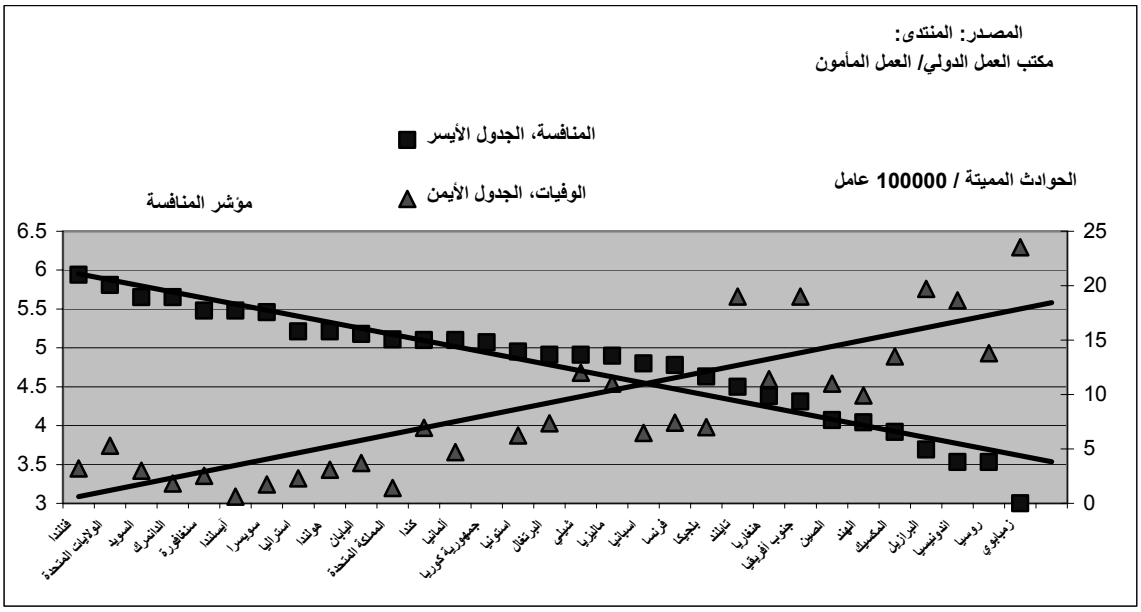

٢٣. وقد كان للمنشآت متعددة الجنسية أثر بالغ على ظروف العمل في مصانع مصدريها في البلدان النامية. ويتبين ذلك بشكل جيد في قطاعات الملبوسات الموجهة للتصدير في كل من كمبوديا[22] وهايتي[23] حيث حُسنت ظروف السلامة والصحة المهنيتين إلى حد كبير بغية تلبية مستلزمات المشترين. كما حُسنت الإنتاجية أيضاً وانخفضت نسبة حراكة العمال وتغيبهم. وفي صناعة السيارات، شرعت فولكس فاجن مؤخراً في مبادرة في جنوب أفريقيا والمكسيك والبرازيل بالتعاون مع السلطات لتحسين ظروف السلامة والصحة المهنيتين في

[19] *اقتصادات الصحة والسلامة والرعاية الاجتماعية – الاقتصادات المعنية بالفقراء: تقييم القيمة الاقتصادية لإنشاء بيئة عمل صحية*، (جنيف وتامبيري، مكتب العمل الدولي ووزارة الشؤون الاجتماعية والصحة، فنلندا، ٢٠٠٢).

[20] البحث عن حظ جديد – *برنامج موراداباد لتنمية المنشآت وتحسين الإنتاجية* (نيودلهي، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤).

[21] مكتب العمل الدولي: *عالم العمل*، رقم ٥٥، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، الصفحتان ٣٦-٣٧.

[22] قطاع الملبوسات الكمبودية: نتائج الدراسة الاستقصائية للمشترين، تقرير الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (واشنطن، ٢٠٠٤).

[23] http://www.ilo.org/public/english/protection/condtrav/workcond/haiti/haiti.htm .

أماكن عمل الكثير من موردِيها. وقد حضر الموردون في جنوب أفريقيا دورات تدريبية، وترصد فولكس فاجن ووحدة تفتيش العمل ظروف العمل في مواقع العمل الخاصة بها.

على الصعيد الوطني

٢٤. وتنشأ فوائد مثيلة عن الظروف الجيدة للسلامة والصحة المهنيتين في الإنتاجية على الصعيد الوطني وحتى الإقليمي. وتشير بيانات مأخوذة من المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد لوزان الدولي للتنمية الإدارية، مشفوعة ببيانات من منظمة العمل الدولية، إلى أن هناك علاقة ترابطية ما بين المنافسة الوطنية ومعدلات وقوع الحوادث المهنية على الصعيد الوطني[٢٤]، كما يتبّين ذلك من الشكل ٢.

٢٥. ويتمثل أحد الآثار الأكثر أهمية للتكامل الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية في التوفيق بين المعايير. فعلى وجه المثال، تم التوفيق بين معايير سلامة المنتجات على الصعيدين الإقليمي والدولي بحيث تتمتع المنتجات الجديدة التي تطرح في السوق بمستويات أعلى من الحماية للمستخدمين. وعلى نفس الغرار ساعد التصنيف الدولي ووسم المواد الكيماوية على تعزيز مستويات رفيعة من السلامة والصحة المهنيتين[٢٥]. والبلدان التي تعزز مثل هذه المعايير المتسقة - من خلال التشريعات وغير ذلك من الطرق – مرشحة في العادة لكسب الفوائد التجارية وفوائد السلامة والصحة المهنيتين معاً [٢٦].

التشريعات الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين

٢٦. يحتاج الحفاظ على ظروف جيدة للسلامة والصحة المهنيتين على مستوى المنشأة إلى التشريعات الملائمة والوثيقة الصلة التي تستند إلى معايير منظمة العمل الدولية لتدعيمها. ومثل هذه التشريعات سارية المفعول في الكثير من البلدان، ولكن ليس فيها كلها. فعلى وجه المثال، تقدم بعض التشريعات الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين الحماية لعمال المصانع فقط، وليس لجميع قطاعات الاستخدام، ولا تشتمل على اشتراطات للإدارة الفعالة للسلامة والصحة المهنيتين واستشارة العمال إلخ؛ وهي أمور أساسية لتحسين ظروف أمكنة العمل الحديثة. وينظر للتشريع الوطني الأقل وثاقة بأماكن العمل الحديثة أو ملاءمة لها على الأرجح على أنه مرهق ولا يؤدي إلا إلى القليل من تعزيز الإنتاجية. وتتفاقم مثل هذه المشاكل وفي الكثير من الأحيان من خلال التطبيق السيء للتشريع، ولا سيما في البلدان النامية[٢٧].

٤- الإجراءات المتخذة حتى الآن

على مستوى المنشأة

٢٧. لقد أوضح الكثير من المنشآت الرئيسية في أنحاء العالم، والتي تعمل بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الروابط ما بين ظروف العمل الجيدة والإنتاجية[٢٨]. ولا تزال العمليات الموصوفة في دراسات الحالة المذكورة آنفاً في المملكة المتحدة قائمة ولا يزال يجري تحديد الكثير من الحالات الجديدة. ولا تقتصر عروض التآزر بين السلامة والصحة المهنيتين والإنتاجية على المنشآت الكبيرة. فقد جمعت الرابطة المركزية لصناديق تأمين

[24] *الكتاب السنوي للمنافسة العالمية*، /http://www02.imd.ch/wcc/yearbook.

[25] *النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيماوية ووسمها – انظر:*
http://www.unece.org/trans/danger/publi/ghs/ghs_welcome_e.html .

[26] أ. لوبز فالكارسيل: مصدر سابق.

[27] مثلاً، لا يغطي تفتيش العمل في باكستان سوى ٢ في المائة من القوة العاملة ("الاتجاهات التنموية للخدمات الصحية المهنية، CIWCE، لاهور" S. Awan، اتصال شخصي).

[28] http://www.csreurope.org/aboutus/CSRfactsandfigures_page397.aspx .

المسؤولية لأصحاب العمل قصص نجاح جمعت من مجموعة كبيرة من المنشآت[٢٩]، بما في ذلك منشآت صغيرة ومتوسطة.

على المستوى الوطني

٢٨. إن البرامج التي جعلت من جمع ونشر الأمثلة عن الممارسات الجيدة المشار إليها في الفقرات السابقة أمراً ممكناً هي نفسها مبادرات قامت بها الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال على المستوى الوطني، وذلك من خلال التعاون والشراكة في الكثير من الأحيان. وهناك عدد متزايد من الحكومات التي تعزز نهجاً نظامياً لإدارة السلامة والصحة المهنيتين وزيادة الوعي بقضاياهما.

٢٩. ركز الفاعلون على الصعيد الوطني في بعض البلدان على متطلبات المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي والاقتصاد غير المنظم. فعلى وجه المثال، كانت منظمة أصحاب العمل في منغوليا على رأس النشاط الذي يستخدم نهج منظمة العمل الدولية "تحسين العمل في المنشآت الصغيرة"، ويشمل دليلاً بعنوان *الإنتاجية الأرفع والمكان الأفضل للعمل*[٣٠]. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين ظروف العمل والإنتاجية مع وجود مدخل قوي من العمال، وبناء الشراكات مع وزارة العمل والنقابات وغيرها. ويتمثل أحد المعالم الرئيسية لهذا النهج في التزام المتدربين بتحديد المشاكل التي تؤثر على كل من السلامة والإنتاجية واستنباط الحلول لهذه المشاكل. وفي القطاع الزراعي، وضع منهج مكيّف لمنهج "تحسين العمل في المنشآت الصغيرة" واسمه "تحسين العمل في إطار التنمية المحلية"[٣١] بشكل ناجح في فيتنام، وهو يأتي بنتائج واعدة في البرامج الرائدة التي يشارك فيها النظراء الوطنيون المختلفون في قيرغيزستان والسنغال وملدوفا.

على الصعيد الدولي

٣٠. تبنى مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٣ استراتيجية عالمية بشأن السلامة والصحة المهنيتين[٣٢] تقر بالطاقات المتوفرة لتدابير السلامة والصحة المهنيتين لتحسين الجودة والإنتاجية والقدرة التنافسية. وتعزز هذه الاستراتيجية السلامة والصحة المهنيتين من خلال إذكاء الوعي وصكوك منظمة العمل الدولية والمساعدة التقنية وتطوير المعارف وإدارتها والتعاون الدولي. ويتمثل أحد الجوانب الأساسية لهذه الاستراتيجية في عقد يوم عالمي سنوي للسلامة والصحة المهنيتين، وقد عقد هذا اليوم كل سنة منذ عام ٢٠٠٣ (في ٢٨ نيسان/ أبريل).

٣١. لقد أخذ برنامج العمل المأمون لمنظمة العمل الدولية الريادة في وضع هذه الاستراتيجية وفي نقلها إلى الصعيد الدولي، مقدماً الدعم للمتخصصين الميدانيين التابعين له في مجال السلامة والصحة المهنيتين والذين يقدمون المساعدة المباشرة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويرصد المركز الدولي للسلامة والصحة المهنيتين بشكل مستمر المطبوعات العالمية عن السلامة والصحة المهنيتين ويجمع قاعدة معارف حيوية بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالفوائد الاقتصادية وأفضل الممارسات[٣٣]. ويقترح البرنامج التعليمي للعمل المأمون "التصدي للقضايا النفسية الاجتماعية في العمل" سياسة وحلولاً لمشاكل كالعنف والكحول والمخدرات والإجهاد في العمل والتي لها أثر كبير على الإنتاجية. وتتمثل المبادرات الهامة الأخرى لمنظمة العمل الدولية في هذا السياق في نهجي "تحسين العمل في المنشآت الصغيرة" و"تحسين العمل في إطار التنمية المحلية" اللذين وضعهما برنامج منظمة العمل الدولية لظروف العمل والاستخدام أو وضعا بالتعاون مع هذا البرنامج.

[29] http://www.hvbg.de/d/pages/praev/strateg/praev_lohnt/index.html .

[30] http://www.ilo.org/public/english/protection/condtrav/workcond/wise/wise.htm .

[31] تحسين العمل في إطار التنمية المحلية – انظر:
http://www.ilo.org/public/english/protection/condtrav/workcond/agriwork/agricult.htm .

[32] للاطلاع على الاستراتيجية العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، انظر:
http://www.ilo.org/public/english/protection/safework/globstrat_e.pdf .

[33] http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/gb/docs/gb295/pdf/gb-16-2.pdf .

٣٢. تمثل *المبادئ التوجيهية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين* لمنظمة العمل الدولية، ILO-OSH ٢٠٠١، إسهاماً رئيسياً في السلامة والإنتاجية المحسنتين. وقد اعتمدت بشكل رسمي من قبل أربعة بلدان، في حين يعزز الكثير من البلدان الأخرى هذه المبادئ تعزيزاً فعالاً.

٣٣. وخارج نطاق منظمة العمل الدولية، تضطلع الأمم المتحدة وعدة وكالات متخصصة أخرى (وبشكل خاص منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) ببرامج تحتوي على مكونات هامة من السلامة والصحة المهنيتين. وعلى الصعيد الإقليمي تحتفظ الهيئات المكونة للمنظمة بأجهزة وثيقة الصلة (كالوكالة الأوروبية للسلامة والصحة في العمل، والمسؤولية الاجتماعية للشركات في أوروبا والمعهد النقابي الأوروبي للبحوث والتعليم والصحة والسلامة) كما أن هناك الكثير من الشبكات المهنية والقطاعية.

٥- الإجراءات المقبلة المقترحة

على مستوى المنشأة

٣٤. إذا أُريد للسلامة والصحة المهنيتين أن تكونا عنصراً مكوناً رئيسياً لإدارة المشاريع المربحة والمنتجة من قبل الحرفيين والمالكين الصغار، فإنه لا بد من جمع البيانات عن الآثار المفيدة للممارسة الجيدة للسلامة والصحة المهنيتين في المنشآت الصغيرة ونشرها.

٣٥. لا بد من أن تقوم الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال بتعزيز نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين على مستوى المنشأة، بحيث تدار شؤون السلامة والصحة المهنيتين كأية وظائف أخرى من وظائف الأعمال، وتحدد المخاطر وتقيم وتتخذ الإجراءات الوقائية. ولا بد من إشراك المساهمين في الشركات في عملية التعزيز هذه وتوفير البيانات لإبراز أن النفقات على السلامة تزيد من قيمة استثماراتهم بشكل فعلي.

٣٦. تلعب المنشآت متعددة الجنسية دوراً هاماً للغاية في التأثير على موردیها. ويمكن لوضع الثقافة المحلية في الحسبان أن ييسر بشكل كبير قبول النهج الابتكارية للسلامة والصحة المهنتين. وبالنظر إلى أن عدداً أكبر من المنشآت تهتم اهتماماً فعلياً ببرنامجي المسؤولية الاجتماعية للشركات والميثاق العالمي للأمم المتحدة، فإن السلامة والصحة المهنيتين وظروف العمل ستتحسن في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ويتعين على منظمة العمل الدولية أن تتحين الفرص القائمة على صعيد العالم بأسره لتعزيز السلامة والصحة المهنيتين ضمن برامج من هذا القبيل. ويتيح "إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت المتعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية"[٣٤] إرشادات قيمة على نحو خاص في هذا المضمار.

على الصعيد الوطني

٣٧. وفقاً لمبادئ منظمة العمل الدولية، يتعين على الحكومات أن تمكن أصحاب العمل والعمال من التفاوض بشأن شروط الاستخدام ضمن إطار قانوني يعّول عليه. ولا تختصّ فوائد ذلك بالسلامة والصحة المهنيتين على وجه التحديد، ولكنها تساعد العمال على الدفاع عن حقهم في وجود ظروف عمل سليمة وصحية، كما تساعد أصحاب العمل على الحفاظ على ديمومة أعمالهم اقتصادياً.

٣٨. وعلى الحكومات أن تلتزم بمبدأ "السلامة تستحق". فيمكن لوزارة العمل مثلاً أن تتعاون مع وزارات التجارة والصناعة لتحديد تكاليف الحوادث والاعتلال الصحي بالنسبة للمنشآت وللمجتمعات المحلية الأوسع وتنشر هذه المعلومات. وقياساً على مبدأ "الذي يلوث هو الذي يدفع" المقبول على نطاق واسع، يتعين على واضعي القوانين، بالتنسيق مع المؤمّنين في القطاعين العام والخاص، أن يبذلوا قصارى جهدهم لضمان بقاء تكاليف الإصابات والاعتلال الصحي المرتبطة بالعمل مقصورة - إلى أقصى حد ممكن - على النطاق الداخلي للمنشآت المسؤولة. إنه ليس من شأن ذلك أن يحقق الإنصاف لجميع الأطراف وحسب، وإنما سيؤدي تحسين

[34] http://www.ilo.org/public/english/employment/multi/download/english.pdf .

دقة حسابات المنشأة إلى إيجاد البواعث للبحث عن طرق لتخفيض تكاليف العجز في السلامة والصحة المهنيتين وييسر هذا البحث.

٣٩. لا بد من إيلاء عناية رفيعة للسلامة والصحة المهنيتين ضمن المناهج التعليمية الوطنية وبرامج إذكاء الوعي الخاصة بالكبار في عدد أكبر من البلدان، مع تبليغ رسالة واضحة وهي أن "السلامة تستحق". ولا بد من أن يستخدم مهنيو السلامة والصحة المهنيتين وسائل الإذاعة بشكل أكبر للوصول إلى الجماهير التي يصعب الوصول إليها من خلال الدورات والاجتماعات والمطبوعات في الكثير من الأحيان والتأثير عليها، كالذين يعملون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفي الاقتصاد غير المنظم مثلاً.

٤٠. كما يتعين على الحكومات أن تضمن توافق تشريعها الوطني القائم بشأن السلامة والصحة المهنيتين مع معايير العمل الدولية، وكذلك وثاقة صلته وملاءمته لممارسات ومخاطر العمل الحديثة، وأن تضمن تغطيته لجميع العمال. ويجب أن تتمتع السلطات الوطنية القائمة على الإنفاذ أيضا بموارد كافية، بحيث يمكن إنفاذ مثل هذه التشاريع بشكل فعال ومستمر.

على الصعيد الدولي

٤١. جمعت هذه الورقة الكثير من البحوث المبعثرة المتوفرة بشأن روابط السلامة والصحة المهنيتين بالإنتاجية. وتبين بعض المعلومات الإخبارية أن المنشآت الصغيرة و/ أو منشآت القطاع غير المنظم تتمتع بنفس شروط السلامة الأفضل التي تتمتع بها الشركات الكبرى، ولكن لا يزال هناك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات الدقيقة بهذا الصدد. وقد سجلت المشاريع في البلدان النامية انخفاضاً مذهلاً في الإعاقة المرتبطة بالعمل نتيجة لإجراء التحسينات على مكان العمل، ولكنها لم تسجل على الدوام البيانات المطلوبة لتقييم الآثار الاقتصادية الإيجابية. (أنظر مثلاً التقرير بشأن نهج "تحسين العمل في المنشآت الصغيرة" في بعض المنشآت التايلندية المرفق بمطبوعة *الاقتصادات المعنية بالفقراء*). وتشكل آثار سياسة السلامة والصحة المهنيتين على قيمة المساهم مجالاً هاماً آخر للبحث. ولا بد من توسيع نطاق التجربة الاسترالية الموصوفة في الفقرة ١٩ إلى بيانات أحدث وإلى بيانات من أسواق أخرى (أبرز مؤشر "FTSE4GOOD" [٣٥] لتقييم سوق الأوراق المالية للشركات ذات المسؤولية الاجتماعية أن هذه الشركات لا تكون ذات مردود جيد في السوق في بعض الأحيان وتكون جيدة في أحيان أخرى). فتبيان أن فوائد السلامة والصحة المهنيتين المحسنتين يفوق بكثير التكاليف التي تتحملها الأعمال، وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعزز على نفس الغرار هو حجة مقنعة لاتخاذ الإجراءات. ولذا يتعين على منظمة العمل الدولية أن تسعى لزيادة مجهوداتها البحثية بشأن الروابط ما بين الإنتاجية والسلامة والصحة المهنيتين المحسنتين من خلال إجراء الدراسات، أو التكليف بإجرائها، ولا سيما في البلدان النامية.

٤٢. على منظمة العمل الدولية أن تشجع وتدعم الإجراءات المبينة في الفقرات ٣٧ إلى ٤٠ على الصعيد الوطني، حيث أنها ستعين على تنفيذ استراتيجية السلامة والصحة المهنيتين المبينة في إطار الهدف التنفيذي ٣ب في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ [٣٦] في تعزيز السياسات والنظم والبرامج الوطنية وتأييد تنمية "ثقافة وقائية للسلامة والصحة".

٤٣. يجب أن تستمر منظمة العمل الدولية في إبراز أهمية السلامة والصحة المهنيتين ضمن برامجها، ولا سيما برنامج العمل المأمون والبرامج القطرية للعمل اللائق. وتعتبر البرامج القطرية للعمل اللائق مهمة لتعزيز المواقف المؤيدة للسلامة والصحة المهنيتين، ولا سيما في الاقتصاد غير المنظم. كما أنها حيوية أيضاً لتعزيز التصديق على صكوك منظمة العمل الدولية للسلامة والصحة المهنيتين وتنفيذها. ويجب أن يواصل برنامج "العمل المأمون" – في سياق المكتب وهيكله الميداني – تعزيز وتقوية تعاونه مع البرامج الأخرى للتحقق من إدماج السلامة والصحة المهنيتين في سياسات العمالة والحماية الاجتماعية الأخرى بصورة أكثر فعالية، والاستمرار في دعم متخصصيه الإقليميين في مجال السلامة والصحة المهنيتين.

[35] http://www.ftse.com/Indices/FTSE4Good_Index_Series/index.jsp.

[36] منظمة العمل الدولية: *البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧* (جنيف، ٢٠٠٥)، ص ٧١.

٤٤. لا بد من أن تتصدى الحملات الخاصة بالسلامة والصحة المهنيتين للعلاقة الايجابية ما بين السلامة والصحة المهنيتين والإنتاجية. وقد يشكل ذلك جزءاً من اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنيتين في المستقبل. كما ينبغي أن يشجع تطبيق نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين (ILO-OSH 2001) ويعزز إلى حد كبير في نفس السياق. وعلى البرامج والنظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين أن تنظر في أمر إدماج الجوانب المفيدة للسلامة والصحة المهنيتين بالنسبة للإنتاجية.

٤٥. ينبغي تعزيز عنصر التعاون الدولي للاستراتيجية العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين من أجل الوصول إلى مستوى أفضل من التركيز في جهود الفاعلين الكثيرين على مستوى المنشأة والمستويين الوطني والدولي، والذين يسعون إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية لالتزام منهجي ومستدام بالسلامة والصحة المهنيتين. ولا بد من أن يكون هناك – مع التركيز العالمي على التنمية الاقتصادية المستدامة – الكثير من الفرص لتعزيز التآزر بين السلامة والصحة المهنيتين والإنتاجية في هذا السياق الأوسع.

٤٦. وفي ضوء الاستعراض الوارد أعلاه، قد ترغب اللجنة في تقديم التوجيهات للمكتب بشأن:

(أ) كيف يدمج بعد السلامة والصحة المهنيتين في برنامج العمالة العالمي على نحو أكثر فعالية؛

(ب) المجالات التي يجدر اتخاذ الإجراءات فيها من منظور الصلة بين السلامة والصحة المهنيتين والإنتاجية، كالحصول على المزيد من البيانات بشأن هذا الموضوع وتحليلها وإدماج صلة السلامة والصحة المهنيتين بالإنتاجية في البرامج والنظم الوطنية؛

(ج) وضع مشاريع وبرامج تركز على السلامة والصحة المهنيتين في الاقتصاد غير المنظم.

جنيف، ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

قدمت للنقاش والاسترشاد.